حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة"رؤية نقدية ونظرة تربوية"

بحث مستل من رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في التربية
(تخصص تربية مقارنة ودولية)

إعداد

سماح محمد حلاوة

إشراف

أ.د/جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة
والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

د/ نسمة عبد الرسول عبد البر
مدرس التربية المقارنة
والإدارة التعليمية
كلية التربية–جامعة بنها

حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة

"رؤية نقدية ونظرة تربوية"

إعداد

سماح محمد حلاوة

المستخلص باللغة العربية

استهدف البحث الحالي التعرف على كيفية حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة، وذلك من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للمرأة في الأدبيات المعاصرة، والوقوف على المدلول العلمي لمتغيرات العصر بالإضافة إلى الكشف عن أهم الاتجاهات العالمية في مجال تمكين المرأة، واستخدام البحث المنهج الوصفي على اعتبار أنه يتناول حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة، وكان من أبرز نتائجه حاجة الجانب التشريعي إلى إعداد وسن التشريعات التي تهتم بقضايا التمييز الإيجابي للمرأة على أن تضمن هذه التشريعات حقوقها في التمثيل البرلماني وإعطاءها الفرصة في مجال التمكين والاندماج في الحياة السياسية، وحاجة الجانب التنفيذي إلى أن يتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة وتعزيز دورها في المساهمة المجتمعية من خلال المشروعات التي تقدمها الحكومة بالإضافة إلى أن الجانب المجتمعي يحتاج إلى التخلص من العادات والتقاليد والموروثات الخاطئة في إطار ترقية مكانة المرأة والحفاظ على حقوقها وتمكينها في كل مجالات الحياة على ضوء قدرتها وعطائها في كل مجالات العمل.

الكلمات المفتاحية : حماية – مكانة المرأة – تمكين المرأة – متغيرات العصر – الاتجاهات العالمية المعاصرة.

Abstract in English

The current research aimed to identify how to protect the status of women and empower them in the light of the changes of the era and contemporary global trends, by identifying the conceptual framework of women in contemporary literature, and standing on the scientific significance of the changes of the era in addition to revealing the most important global trends in the field of women's empowerment, and the use of research The descriptive approach, given that it deals with protecting the status of women and empowering them in light of the changes of the era and contemporary global trends, and one of its most prominent results was the need for the legislative side to prepare and enact legislation that deals with issues of positive discrimination for women, provided that these legislation guarantee their rights to parliamentary representation and give them the opportunity in the field of empowerment and integration In political life, and the need for the executive side to provide women with opportunities to participate in public life and to enhance their role in community contribution through projects offered by the government, in addition to the fact that the societal side needs to get rid of wrong customs, traditions and legacies within the framework of promoting the status of women and preserving their rights and empowering them in All areas of life in the light of her ability and giving in all areas of work.

Keywords: Protection - Status of Women - Empowerment of Women - Variables of the Era - Contemporary Global Trends.

أولاً : الإطار العام للبحث

مقدمة البحث :

تعد المرأة محوراً هاماً من محاور التنمية وعضو فاعل في مسيرتها مع الأخذ في الاعتبار أن مشاركة المرأة في هذا المجال يتوقف علي ما يكفله المجتمع لها من حقوق وما يتيحه لها من فرص المشاركة في جهود التنمية والتحديث والتطوير والإصلاح، وتعيش المرأة المصرية في الوقت الحاضر وخاصة مع إطلالة القرن الحادي والعشرين عصراً يتيح لها المزيد من الانطلاق في خدمة مجتمعها ويكفل لها الحقوق في مجال التعلم والعمل والمشاركة ويحث علي تواجدها الإيجابي في مختلف ساحات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد تحقق لها في غضون سنوات قليلة مكاسب طالما نادت بها عبر سنوات طوال في مجموعة من القضايا المحورية ومنها التعليم والصحة والتشريعات وتولي المناصب القيادية والتمكن الإداري والسياسي.

ونظراً لأن المجتمع العالمي يعيش فترة مملوءة بالمتغيرات التي أدت إلى تنمية الوعي لقضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة وكذلك الديموقراطية والتي تؤكد على حرية المرأة ومساواتها بالرجل مع تفعيل دورها ومشاركتها في بناء المجتمع، معنى ذلك أن أهمية المرأة في المجتمع المعاصر تتأكد على ضوء العلاقة العضوية بين التحول الديمقراطي والتنمية والتحديث ورفض التبعية أو التهميش لذا فإن عالم المرأة في القرن الحادي والعشرين يعبر عن نفسه من خلال دعم دورها في الحياة العامة ومشاركتها في الحياة النيابية وتشجيعها على مواصلة التعليم عبر مراحله المختلفة بل وتمكينها على ضوء قدرتها واستعداداتها وتجاوباً مع رغباتها ودعماً لطموحاتها الحالية والمستقبلية وذلك بما يساعدها على حماية مكانتها والتي تنطلق منها نحو المشاركة في خدمة مجتمعها وإعطائها الفرصة الكاملة في اختيار عملها الذي يتناسب مع طبيعتها جسدياً ونفسياً وثقافياً وعقلياً[١].

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

- **كيف يمكن حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة؟**

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الإطار المفاهيمي للمرأة في الأدبيات المعاصرة؟

- ما المدلول العلمي لمتغيرات العصر؟
- ما أهم الاتجاهات العالمية في مجال تمكين المرأة؟

أهداف البحث :

هدف البحث الحالي إلى التعرف على كيفية حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة، وذلك من خلال ما يلي :

- التعرف على الإطار المفاهيمي للمرأة في الأدبيات المعاصرة.
- الوقوف على المدلول العلمي لمتغيرات العصر.
- الكشف عن أهم الاتجاهات العالمية في مجال تمكين المرأة.

منهج البحث :

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي على اعتبار أنه يتناول حماية مكانة المرأة وتمكينها على ضوء متغيرات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة.

مصطلحات البحث :

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية :

١-متغيرات العصر Era Variables :

ونعني بها مجموعة من الحالات والخصائص التي فرضت نفسها على الفرد (الرجل والمرأة) والمؤسسة والمجتمع ومن ثم لابد من تضافر الجهود للتكيف معها أو التعامل معها بإيجابية لصالح الأطراف المعنية.

٢-مكانة المرأة Status of Women :

ونعني بها الحفاظ على شأن المرأة وتكريمها من خلال الاعتراف بحقوقها وفي المقابل عليها أن تؤدي واجبها بإخلاص وأماكن على كافة الأصعدة ذات الصلة بها[٢].

٣-تمكين المرأة Women's Empowerment :

ويعني توفير أكبر فرص لها من أجل الحصول على الموارد والتحكم في المجتمع ودعم مشاركتها الحقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها[٣].

٤-الاتجاهات العالمية المعاصرة Contemporary Gobal Trends :

ونعني بها مجموعة المسارات التي يتحرك خلالها معظم دول العالم في كل ميادين الحياة بشكل عام وما يتعلق بالمرأة بشكل خاص من حيث حماية مكانتها وتمكينها حتى تثبت

ذاتها وتنطلق نحو تحقيق أهدافها بنجاح وخاصة مع الألفية الثالثة وكيفية مواجهة تحدياتها أو التفاعل معها بإيجابية.

ثانيًا : الإطار المفاهيمي للمرأة وفقاً للأدبيات المعاصرة : وتتمثل في :

أ-ماهية المرأة وأهميتها :

ينظر إلى المرأة على أنها اللبنة الأولى في بناء المجتمع وهي العامل الأساسي فيه ومن غيرها لن تكون الحياة حيث خلق الله غز وجل الرجل والمرأة حتى تتكون الأسرة السعيدة والمتعاونة[٤]، ويأتي فريق ثاني ويرى المرأة على أنها ذلك المخلوق الذي يهز العالم بيمنيه ويهز الطفل بشماله على اعتبار أنها تنسى نفسها من أجل أطفالها الذين لا يشعرون بالأمان إلا في وجودها[٥]، وعلى هذا فإن المرأة تمثل الأم والقائدة القادرة على تربية شباب المجتمع تربية مناسبة تساعدهم على التكيف مع كافة المواقف الحياتية.

أما عن أهمية المرأة فيمكن عرضها على النحو التالي :

- تتحمل المرأة أعباء الأسرة من خلال الإنجاز وتربية الأطفال وتعليمهم عادات المجتمع وتقاليده.
- تتحمل مسئولية الحفاظ على الانضباط الأسري من خلال النظام والاجتهاد وضبط النفس.
- تنقل المرأة التراث الاجتماعي والقانون الأخلاقي والمثل العليا لأطفالها من خلال التواصل المستمر معها.
- تكتشف سمات أطفالها وتحدد ملامح تشكيل شخصياتهم.
- تشارك المرأة الرجل في حياته وتضحي بوقتها وجهدها من أجل بقاء الأسرة واستمرارها.
- تحافظ المرأة على السلام والنظام الأسري من خلال إيجاد البيئة الأسرية اللازمة لذلك.
- تشارك المرأة الرجل في ترقية الاقتصاد الأسري.
- تقف المرأة بجوار الزوج في مواجهة الأزمات وتحقيق النجاحات والإنجازات.
- تشارك المرأة في استقرار الدول وتنميتها على المدى الطويل من خلال المشاركة الفاعلة في كل ميادين العمل.
- تعتبر المرأة مفتاح التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة حيث إنها تعمل في المراكز المجتمعية المختلفة وموادي نشر المعرفة وغيرها[٦].

ب-مكانة المرأة وحقوقها :

تستمد المرأة مكانتها من تكريم الله عز وجل لها وتعريفها بحقوقها مع الرجال وما لها من حقوق وما عليها من واجبات وبالتالي مكنتها الحضارات وكافة الديانات من العمل في كافة المجالات، وعلى هذا فقد تباينت مكانة المرأة عبر الحضارات والديانات المختلفة فمن هذه الحضارات من أعطاها بعض حقوقها وحرمها من البعض الآخر، ومن ثم يمكن عرض مكانة المرأة عبر الحضارات والديانات على النحو التالي :

أ- **مكانة المرأة في الحضارات القديمة :** لقد اختلفت نظرة الشعوب والمجتمعات إلى المرأة عبر التاريخ واختلف البشر في تقدير مكانتها الاجتماعية ففي الحضارة القديمة كانت هناك مجموعة من القوانين الخاصة التي تبتعد عن تحقيق العدالة بين الرجل والمرأة ومن ثم حرمت المرأة من حقها في الحياة الاجتماعية، وفي الحضارة البدائية كانت المرأة تعتبر عصب الأسرة حيث ينتسب الأولاد إليها ومن ثم حظيت بمرتبة أعلى من مرتبة الرجل وكانت تحترم من قبل العشيرة بل حظيت بالتقديس في بعض الأحيان حيث إنها السبب في استمرارية البشرية، ولكن مع تطور الإنسان ومع زيادة الإنتاج والثروة أصبح الرجل يفرض سيطرته في المجتمع ومن ثم أنتزع من المرأة حقها في انتساب الأولاد إليها حيث أصبح يورثهم كل أملاكه وتراجعت المرأة ومكانتها وخاصة في عهد الملكية وبدأ الرجل في فرض سلطته عليها[٧]، وفي بلاد الرافدين كان المرأة لها الحق في إدارة شئون بيتها ومزرعتها حيث أعطتها القوانين آنذاك حقوقاً مثل حق البيع والتجارة والتملك إلا أن الرجل كان المسيطر في كل الأحوال بل كان الحكم الأخلاقي على الرجل يختلف عن المرأة، وفي الحضارة المصرية كان للمرأة مجموعة من الحقوق فقد وصلت إلى الحكم وأصبحت تتمتع بسلطة قوية في إدارة البيت والحقل واختيار الزوج[٨]، أما عند الأغريق فكانت المرأة محتقرة ومهانة بل كانت تباع وتشترى وكانوا يعتبروا المرأة مصدر الأزمة والانهيار في العالم وبالتالي كانت المرأة عند الأغريق محرومة من الميراث وحق التصرف في المال وبالتالي فإن المرأة كانت لا تتساوى بالرجل إنسانياً بل كانت أدنى منه وأقل سمواً من الناحية الأخلاقية، أما الحضارة الرومانية فوارث من الإغريق ذات الموقف من المرأة فنظروا إليها على أنها أقل قدرة من الرجل وتفضيل الرجل في السلطة عليها ومن ثم نظرت الحضارة الرومانية إلى المرأة نظرة متاع وسلعة بل إن حياتها ليست ملكاً لها وإنما لأبيها ثم لزوجها ثم لأبنائها

بعد وفاة زوجها[٩]، وفي الحضارة الفارسية كانت التقاليد عندهم تحط من قدر المرأة وتهينها وتنظر إليها نظرة تعصب وتشاؤم كما أنهم جعلوا المرأة في خدمة الرجل وتحت أمره ونهيه يتصرف فيها مثل تصرفه في السلعة حيث كان للزوج السلطة الكاملة في الصرف في زوجته بل كان تعدد الزوجات دون قيد أو شرط تشجيعاً للنسل وكانت ولادة البنت عند الفرس تجلب الحسرة لاعتقادهم أن تربية هذه البنت تكون لرجل آخر يجلي من ورائها الفائدة أما والدها فلا يستفيد منها، وفي الحضارة الهندية كانت رمزاً للانحطاط الخلقي والروحي ومن ثم تحرم من الحقوق الملكية والإرث وتبقى ملكاً للرجل مدة حياته بل تعدت الحضارة الهندية هذه الحدود فحرمت المرأة من الحياة بعد وفاة زوجها حيث كانت تحرق معه على موكب واحد وهي حية[١٠]، وفي الحضارة الصينية كانت المرأة تتجرع كأس المهانة فهي أقل قيمة من الرجل كما أنها كانت تباع وتشترى بأبخس الأثمان كما أنها تحت الوصايا من خلال أبيها أو زوجها أو ابنها أو رجل من أقارب زوجها، أما المرأة عند العرب قبل ظهور الإسلام فكانت مهانة ومحتقرة حيث ظهر وأد البنات فقال تعالى : **ﭽ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ﭼ** [النحل: ٥٨-٥٩] بالإضافة إلى الحرمان من المهر حيث كان الولي يأخذ المهر ولا يعطيها شيئاً وجاء تعدد الزوجات بلا حدود ودون قيد أو شرط وكذلك الحرمان من الميراث، وعلى هذا فإن المرأة في الحضارات القديمة عانت كل ألوان العذاب والاحتقار والقتل والتعزيب ثم الوأد كما أنها تعرضت لمختلف ظروف الحرمان والإذلال[١١].

ب-**مكانة المرأة في الشرائع السماوية :** لقد اختلفت مكانة المرأة من حيث حقوقها وواجباتها في الشرائع السماوية حيث فرضت على المرأة قيوداً في حقها وأقرت حقوقاً وصون للكرامة في بعض الشرائح فعلى سبيل المثال جاءت المرأة في الشريعة اليهودية في حالة سيئة ومهانة حيث إن اليهود حرفوا كثيراً من الحقائق فنظروا إلى المرأة على أنها متاع يورث فإذا توفى شخص بدون أن ينجب أولاداً ذكوراً تصبح أرمته زوجة تلقائية لشقيق زوجها رغم أنفها ولا يجوز للزوجة أن تطلب الطلاق مهما كان، كما اعتبرت الديانة اليهودية المحرفة المرأة مصدر الاسم واللعنة وعند بعض اليهود تعتبر البنت في مرتبة الخادم وكان لأبيها الحق في أن يبيعها ولم يكن لها حق في الميراث

إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين أو ما يتبرع به لها أبوهم في حياته وفي المقابل نجد الديانة المسيحية تنظر إلى المرأة على أنها ينبوع المعاصي ومدخل الشيطان إلى نفس الإنسان وأنها مشوهة لصورة الرجل ومن ثم فهي منبع الخطيئة وبالتالي جاءت المرأة بمثابة جسد به روح دنيئة خالية من الروح الناجية(١٢)، أما المرأة في الإسلام فقد رفع عنها الظلم والاضطهاد وأنصفها مع الرجل سواء بسواء وحفظ لها حقوقها وأعاد لها مكانتها فقال تعالى : چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ چ [النساء: ١]، معنى ذلك أن الإسلام أكد على أن المرأة من الجانب الإنساني مخلوق مثل الرجل فهما في الثواب والعقاب سواء بل دفع عنها اللعنة التي كانت تلصق بها من خلال الديانات السابقة فقال تعالى : چ ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ئى چ [البقرة: ٣٦] وعلى ضوء الآية الكريمة فإن المسئولية أصبحت مشتركة بينها وبين الرجل(١٣)، كما قال تعالى عن توبتهما أي آدم وحواء : چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ چ [الأعراف: ٢٣]، كما وجعلها الإسلام أهل للمسئولية الكاملة فكلفها بالواجبات والأوامر فإن أحسنت وأطاعت كان لها الأجر والثواب من عند الله سبحانه مثلها مثل الرجل فقال تعالى : چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ [النحل: ٩٧]، بالإضافة إلى ذلك فقد رحب الإسلام بالأنثى منذ ولادتها حيث أنقذها من الضياع والهوان وجعل لها مرتبة عالية من التكريم فمنع وأد البنات أو قتلهن فقال تعالى : چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ [الأنعام: ١٤٠]، كما أن الإسلام نظم قضية الطلاق وفق قيود وضوابط تمنع الظلم الواقع على المرأة وأعطاها حقها في الميراث بعد أن كانت محرومة منه فقال تعالى : چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ چ [النساء: ٧](١٤)، كما أعطى الإسلام المرأة حقها وأمر بالإحسان إليها وإكرامها فقال تعالى:چ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو چ

ﯨﯩﯪ[النساء: ١٩]، وفي ذات السياق قال ρ : **"مَنْ كانَ يُؤْمِنُ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ فلا يُؤْذِي جارَهُ، واسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا؛ فإنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعْوَجَ شَيءٍ في الضِّلَعِ أعْلاهُ، فإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أعْوَجَ، فاسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا"**[١٥]، كما قال ρ : **"خيرُكم خيرُكم لأهلِه وأنا خيرُكم لأهلِي"**[١٦]، معنى ذلك أن المرأة شقيقة الرجل وفقاً لتعاليم القرآن والسنة كما أعطاها الإسلام حق التعليم والتفقه في الدين من أجل محاربة الجهل والأمية والخرافة وترقية مستواها العلمي والثقافي والاندماج في المجتمع بفاعلية فقال تعالى : **ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ**[العلق: ١ – ٥]، وعلى هذا فإن المرأة في ظل التشريعات والأحكام القديمة عانت من أوضاع سيئة ساهمت في تدني مكانتها وجعلها في مكانة أقل من الرجل حيث فرضت عليها القيود وصدرت ضدها الأحكام التعسفية دون اعتبار لكرامتها الإنسانية، في حين أن الإسلام كرمها وأعطى لها مكانة متميزة وشرفها ومنع عنها الادعاءات والأكاذيب وحارب أعدائها وخصومها وجعلها مساوية للرجل في الحقوق والواجبات[١٧].

أما عن حقوق المرأة فقد طرحتها الأدبيات المعاصرة على النحو التالي :

- **حق المرأة في العمل :** نظراً لأن العمل الناجح يقوم على التخصص بمعنى أن لكل فرد عمله الخاص به والذي يتناسب مع ميوله وقدراته واستعداداته ومن ثم تأتي الحياة الأسرية كمجال للعمل تثبت من خلاله المرأة ذاتها حيث إنها تشارك الرجل في الكد والكدح ورعاية الأسرة والقيام بواجباتها وتدبير شئون منزلها حتى تضمن الأسرة البقاء والاستمرار والنمو[١٨]، كما كفلت لها كافة المواثيق المحلية والإقليمية والعالمية ممارسة أعمالها سواء كانت أعمال حكومية أو أعمال خاصة مثل إقامة المشروعات التجارية وغيرها حيث لها الحق في ذلك والقوانين تساعدها على ممارسة هذه الأعمال في نطاق عادات وتقاليد المجتمع واحترام الضوابط التي وضعتها الدول والشعوب، ولقد جاء الإسلام وجعل المرأة ملازمة للرجل في الأسرة حيث تقوم بتربية الأجيال وتدبير أمور المنزل ومساعدة الرجل في إنجاز رسالته حتى تشعر الأسرة بالراحة والسعادة[١٩].

- **حق المرأة في الصحة :** حيث وفرت القوانين الدولية توفير خدمات الرعاية الصحية للمرأة مساواة بالرجل بداية من الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة مع التركيز على خدمات الحمل والولادة وما بعد الولادة وكذلك التغذية وحقها في الرضاعة[٢٠]، وعلى هذا فقد سعت غالبية الدول نحو تعزيز حق المرأة في الصحة طوال حياتها ووضع التدابير اللازمة لذلك بحيث تحصل على الخدمات والتثقيف والمعلومات في المجال الصحي واحترام كرامتها وإعمال حق المرأة في الصحة من خلال مكافحة التمييز بينها وبين الرجل[٢١].
- **حق المرأة في الغذاء :** حيث كفلت السياسات الدولية الاهتمام بغذاء المرأة حتى تشعر بكرامتها وتتمكن من أداء عملها واستمرار حياتها على ضوء مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي ذات السياق تبذل كافة الدول جهوداً مستمرة من أجل توفير الغذاء لكل البشر بشكل عام وللمرأة وطفلها بشكل خاص أثناء الحمل أو الوضع وما بعد ذلك[٢٢].
- **حق المرأة في الحياة السياسية :** حيث إن حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات والاستفاءات العامة أو التصويت في الانتخابات التي تخص جميع الهيئات أصبح للمرأة حق المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسة المؤسسة وسياسة الدولة كما أصبح لها الحق في شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية بالإضافة إلى حق المشاركة في كل المنظمات والجمعيات غير الحكومية والتي تهتم بالحياة العامة والسياسية للدولة، وفي ذات الإطار أصبح لها حق تمثيل دولتها على المستوى العالمي بالإضافة إلى كفالة حق المساواة مع الرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها[٢٣].
- **حق المرأة في المساواة مع الرجل في ميدان التربية والتعليم :** حيث أصبحت المرأة تتساوى مع الرجل في مواصلة التعليم لأعلى الدرجات وفقاً لقدرتها واستعداداتها بالإضافة إلى حقها في شروط التوجيه الوظيفي والمهني كما أنها تتساوى مع الرجل في المناهج الدراسة والامتحانات وفرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية ناهيك عن حقها في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم مثل برامج تعليم الكبار ومحو

الأمية الوظيفي بالإضافة إلى مساواتها بالرجل في فرص المشاركة في الأنشطة الرياضية المختلفة[٢٤].

- **حق المرأة في الإعلانات والمواثيق الدولية :** حيث بدأ الاهتمام بحقوق المرأة في الإعلانات والمواثيق الدولية عقب تأسيس منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥م والتي أكدت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين حيث لا تفريق بين الراجال والنساء[٢٥]، وفي ذات السياق جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ والذي أكد على حرية الناس جميعاً رجالاً ونساءً والمساواة فيما بينهم في الكرامة والحقوق وعدم التمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سواء كان سياسياً أو غير سياسياً أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر[٢٦].

- **حق المرأة في الريفية :** لقد أصبح للمرأة الريفية مكانة واضحة ومحددة على الخريطة المجتمعية في كافة بلدان العالم وذلك وفقاً للجهود المبذولة على كافة الأصعدة سواء من قبل الحكومات أو الجمعيات الأهلية بالدول المختلفة[٢٧]، حيث أكدت على ضرورة الشراكة الاقتصادية في تنفيذ برانامج موجه بصفة خاصة إلى التخفيف من الفقر وخاصة فقر المرأة الريفية من خلال القضاء عليه عبر الجهود الموجهة لتوفير فرص العمل والتشغيل للعنصر النسائي عن طريق إتاحة فرص التدريب وتنمية مهاراتها والارتقاء بمستواها حتى تستطيع أن تكسب قوتها من خلال عملها وتنمية دخلها[٢٨]، وفي ذات الإطار يأتي دور الجمعيات الأهلية التي تقدم مجموعة من الأنشطة التي تخص المرأة الريفية وتساعدها على استمرار حياتها بحرية وكرامة، وعلى الصعيد المصري فإن المرأة الريفية تضطلع بدور هام في القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء بل وأصبحت تمارس مشروعات إنتاجية متنوعة تختص بالصناعات الريفية وذلك من أجل مساعدتها على مواجهة تحديات الحياة وضمان الحياة الكريمة لها ولأسرتها[٢٩].

- **حق المرأة في الدستور :** حيث ظلت المرأة المصرية فترة طويلة من الزمن محرومة من ممارسة حقوقها السياسية حتى عام ١٩٥٦ وخاصة مع صدور أول دستور مصري بعد ثورة ١٩٥٢ والذي أعطى المرأةالحق في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابة والمؤسسات السياسية وغيرها، وخصصت الحكومة لها عدد من المقاعد في

المجلس التشريعي حرصاً على ضرورة تمثيلها في هذا المجلس[٣٠]، وبعد صدور دستور ١٩٧١ والذي كفل لها حق المساواة مع جميع المواطنين ودعم الأمومة والطفولة[٣١]، وبعد ذلك صدر دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٢ والذي خيب آمال المرأة المصرية حيث أقر المساواة المشروطة على ألا تخالف الشريعة الإسلامية ثم جاء بعد ذلك دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٤ والذي تضمن مجموعة من المواد التي تدعم حقوق المرأة في كافة ميادين الحياة ومنها حقها في المساواة مع الرجل وعدم التمييز بين المواطنين[٣٢].

- **حق المرأة في الإسلام** : لقد حفظ الدين الإسلامي للمرأة كافة حقوقها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالإسلام وضع حقوقاً للمرأة وعمل على صيانتها وفق المنظور الإنساني وتعامل مع كلا الجنسين على نفس المقياس دون تمييز وفق الشريعة الإسلامية[٣٣]، معنى ذلك أن الإسلام أقر تحرير المرأة من قيود الجاهلية التي عانت منها قبل ظهور الإسلام بل ومنحها الحق في الحياة الكريمة واحترام كرامتها الإنسانية وتقدير مكانتها المجتمعية مع توضيح منزلتها وتقديرها في المجتمع ومن ثم أصبحت حقوق المرأة في الإسلام محددة وواضحة ومحفوظة في ظل الشريعة الإسلامية ولا يجوز الاعتداء عليها فمن منظور الإسلام أصبحت المرأة شيقة الرجل متساوية معه في الحقوق والواجبات فلها حق التملك وحق الإرث وحق البيع وحق الشراء وحقق ممارسة الأعمال التجارية الخاصة[٣٤]، بالإضافة إلى ذلك فقد منحها الإسلام حق إبداء الرأي وحق المشورة فقال تعالى : **چگ گ ک گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ٹ ٹ** [الشورى: ٣٨] وقال ρ : "**النساء شقائق الرجال**" بمعنى أن النساء مثيلات للرجال إلا ما استثناه الشارع كالإرث والشهادة وغيرهما[٣٥].

جـ-واجبات المرأة وتحدياتها :

يمكن عرض واجبات المرأة بشكل عام على النحو التالي :

- **الموازنة** : وتعني اهتمام المرأة بتحقيق التوازن في الحياة بشكل عام من خلال الالتزام بمبدأ الأولويات (الأهم – المهم – الأقل أهمية).
- **التواصل** : حيث يتم من خلاله تحقيق الانسجام في الحياة العملية بشكل عام ومساعدة الأطراف المعنية سواء على مستوى الأسرة أو العمل أو المجتمع.

- **التخطيط للمستقبل** : حيث يساعد المرأة على مواجهة الأحداث القادمة ويبعدها عن الوقوع في الأزمات.
- **تحديد التوقعات** : ويعني اهتمام المرأة بدراسة توقعاتها بنجاح على أن تتناسب التوقعات مع الإمكانات المتاحة لها وظروف الأسرة وظروف المجتمع ذاته.
- **إنشاء الطقوس** : ويعني اهتمام المرأة بإيجاد طقوس تدخل السعادة على كافة الأطراف المعنية سواء على مستوى الأسرة أو المؤسسة أو المجتمع على ضوء الإمكانات المتاحة.
- **التفريق بين الحياة العملية والشخصية** : ويعني اهتمام المرأة بالابتعاد عن التداخل بين الحياة العملية والأمور الشخصية حتى تستطيع أن تنجح في أداء واجباتها سواء على مستوى الأسرة أو المؤسسة أو المجتمع[٣٦].

أما عن التحديات التي تواجه المرأة فيمكن عرضها على النحو التالي :

- **التمييز الجنسي** : ويعني سوء فهم الصحة والسلامة النسائية من قبل زملائها أو رؤساءها في العمل بالإضافة إلى مخاوف الصحة العقلية وقدرتها على اتخاذ القرارات وتحمل المسئولية.
- **غياب وسائل الرعاية الأسرية** : ويعني نقص الدعم الموجهة للمرأة وخاصة بعد الإنجاب حيث تواجه بعض الصعوبات المالي مقابل الحضانات أو مربية للطفل حيث يؤثر كل ذلك على عملها ومهاراتها وفرصها الحالية والمستقبلية.
- **التحرش الجنسي** : ويعني وجود بعض السلوكيات المعادية للمرأة في العمل حيث لا تتوفر البيئة الآمنة والتي تهدد فرصة المرأة في الترقي في السلم الوظيفي.
- **المعايير غير المتكافئة** : وتعني شعور المرأة بأنها تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد في مجال العمل حتى تحظى برضا إدارة المؤسسة وهذا يدل على وجود معايير غير منصفة من قبل إدارة المؤسسة تجاه المرأة العاملة.
- **نظرة المجتمع** : وتعني وجود توقعات مجتمعية سلبية تهدد قدرة المرأة على خفض الحياة المهنية وتحقيق النجاح الوظيفي وتشمل هذه التوقعات العائلة أو الزوج ويتجسد ذلك في صعوبة اختيار الوظيفة المناسبة للمرأة مع صعوبة توزيع الوقت في إطار الرعاية الذاتية وتحسين السلامة النفسية والجسدية وبالتالي تقع تحت الضغط

العصبي والذي ينعكس بدوره على قدرتها على اتخاذ القرارات بالإضافة إلى وجود بعض المعايير غير المنصفة والتي تمثل عقبة أمام تلبية حاجاتها وإشباع رغباتها في بعض الأحيان ناهيك عن زيادة الأعباء المنزلية وقت ساعات العمل وبالتالي يوجد غموض في الحدود الخاصة بالمرأة سواء على مستوى المنزل أو على مستوى العمل وبالتالي يترتب عليه انتهاك ساعات العمل ناهيك عن صعوبة طلب المساعدة عند الأمور الطارئة سواء على مستوى المنزل أو على مستوى العمل.

- **السقف الزجاجي** : حيث يعد بمثابة حاجز يمنع المرأة ويضع أمامها القيود التي تعوقها عن التقدم الوظيفي أي أنه يمثل عائقاً غير مرئي يمنع تقدم المرأة نحو الوصول لقمة الهرم التنظيمي وهذا يشير إلى أن السقف الزجاجي غير مرئي وغير معلن أمام المرأة ولكنه يمنعها من الوصول إلى أهدافها المنشودة، وبالتالي يصعب عليها إثبات ذاتها وعدم مساواتها بالرجل[٣٧]، ويحول دون وصول المرأة للمناصب القيادية ويتضمن هذا السقف مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الخاصة بالمرأة ذاتها بالإضافة إلى العوامل الدينية والعوامل التنظيمية حيث تتمثل العوامل المجتمعية في مستوى التعليم والظروف الأسرية أما العوامل الثقافية فتشمل التنشئة الذكورية والنظرة الدونية المرأة ناهيك عن سلبية العادات والتقاليد، مع انعدام الثقة في المرأة، أما عن العامل الخاصة بالمرأة ذاتها فتشمل التكوين البيولوجي للمرأة والتكوين النفسي للمرأة، في حين أن العوامل الدينية تنضوي على شرط ارتداء الحجاب مع وجود بعض التفسيرات الخاطئة للدين الإسلامي، أما العوامل التنظيمية فتشمل قلة دعم الإدارة العليا للمرأة وضعف الاهتمام بتدريب وتنمية مهارات المرأة[٣٨]، وعلى هذا فإن السقف الزجاجي ضد المرأة يشمل قلة موضوعية سياسة الترقية بالنسبة للمرأة مع وجود التمييز في المعاملة بين الرجل والمرأة داخل المؤسسة وكذلك التجاهل التام لخصائص المرأة المتميزة.

د-تمكين المرأة وأهميته :

يمكن النظر إلى تمكين المرأة على أنه إعطاء مزيد من المسئوليات وسلطة اتخاذ القرار للمرأة في كل ميادين العمل المؤسسي بشكل خاص وفي المجتمع بشكل عام[٣٩]، وهناك من ينظر إلى التمكين على أنه آلية يمكن من خلالها حصول المرأة على حق التحكم في أعمالها وشعورها بالسيطرة الفعلية في تشكيل فرص العمل المؤسسي أو الأسري أو المجتمعي بما يؤدي

إلى تعديل الوضع والمكانة المهنية لها في المؤسسة أو المجتمع بالإضافة إلى تطوير الأساس المعرفي وزيادة معدلات المرونة في صنع القرار[٤٠]، ويأتي فريق ثالث وينظر إلى تمكين المرأة على أنه منح السلطة التشريعية والإدارية للمرأة بالمؤسسة التي تعمل بها وبالقدر الذي يسمح لها بإدارة العمل المؤسسي وفقاً لمعايير الجودة التي يتوقعها المجتمع والسرعة التي تتطلبها المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية مع توفير أساليب التنمية المهنية والإدارية التي تساعدها على صقل مهاراتها وتنمية قدراتها[٤١]، وبناءً على ما سبق فإن تمكين المرأة يمثل العملية التي تصبح من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسبها الثقة في النفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.

أما عن أهمية تمكين المرأة فيمكن عرضه على النحو التالي :

- **تحقيق الانتماء :** حيث إن تمكين المرأة يسهم في زيادة انتماءها للمؤسسة ومن ثم تنمية انتمائها لأعمالها ويترتب على ذلك شعورها بالانتماء للعمل ورغبتها في الاستمرار بالمؤسسة وبالتالي تزداد إنتاجيتها ويقل معدل الدوران لديها.
- **المشاركة الفاعلة :** حيث إن تمكين المرأة يعمل على رفع مستوى مشاركتها في صنع القرار المؤسسي واتخاذه بالإضافة إلى شعورها بتحمل المسئولية تجاه أعمالها وتجاه أهداف المؤسسة التي تعمل بها وتنتمي إليها[٤٢].
- **تحسين مستوى الأداء :** حيث إن التمكين يؤدي إلى تحسين نوعية أداء المرأة على اعتبار أنه يمنحها الثقة بالنفس ويدعم سلطتها في العمل ويمنحها المزيد من الصلاحيات في إطار زيادة مساحة حرية التصرف واختيار الأساليب المناسبة لإنجاز أعمالها.
- **اكتساب المعرفة الجديدة :** حيث إن التمكين يعمل على توفير معارف جديدة تفيد المرأة في العمل وربما يترتب على ذلك انخراطها في دورات تدريبية وندوات وورش عمل وحضور مؤتمرات تكسبها معارف جديدة تخدم أعمالها وتسهم في تحسين إنتاجية المؤسسة بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن أن يترتب على المعرفة الجديدة توليد مهارات جديدة ليها تنعكس إيجاباً على المؤسسة[٤٣].
- **المحافظة على المرأة :** حيث إن التمكين يشعر المرأة بالفخر عند العمل بالمؤسسة على اعتبار أنها على علم بعملها وأساليب إنجازه وبالتالي تهتم بتطوير

كفاءتها وتنمية قدراتها ومن ثم تتمسك بها المؤسسة وتحافظ عليه نظراً لأدائها المتميز وانتمائها المتزايد وحبها للمؤسسة.

- **الشعور بالمكانة/القيمة** : حيث إن التمكين يعمل على إكساب المرأة مكانة متميزة في أعمالها ومن ثم تشعر بقيمة ذاتها ودورها الهام في المؤسسة والذي يترتب عليه تحقيق أهدافها وقبول التحدي عبر المزايا التنافسية التي يمكن أن تحققها من خلال الارتقاء بقدراتها والمحافظة علي طاقاتها والتأكيد على إثبات ذاتها وتحقيق التميز في العمل وإشباع الحاجات المتنوعة لها.
- **تحقيق الرضا الوظيفي** : حيث إن التمكين يجعل المرأة تشعر بحرية التصرف والاستقلالية في العمل والمشاركة الفاعلة في صنع القرار واتخاذه والمحصلة النهائية لكل ذلك يتحقق الرضا الوظيفي لها بل يزداد ومن يتحسن الأداء الوظيفي لها، ثم شعر بالفخر للعمل في هذه المؤسسة(٤٤).

وعلى هذا فإن تمكين المرأة يعمل على توفير أكبر فرص لها من أجل الحصول على الموارد والتحكم في المجتمع ودعم مشاركتها الحقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها وبالتالي تقوى قدراتها على اعتمادها على ذاتها من خلال تمليكها عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي تؤثر إيجاباً في العملية التنموية بالمجتمع.

ب- مبررات تمكين المرأة :

توجد مجموعة من المبررات التي دعت المؤسسة المعاصرة نحو تبني تمكين المرأة ومن هذه المبررات ما يلي :

- يعتبر تمكين المرأة إستراتيجية قائمة على منحها المزيد من الحرية والاستقلالية في أداء مهامها.
- يعتمد تمكين المرأة كفلسفة إدارية على منحها السلطة والمسئولية عند صناعة القرار واتخاذه.
- يدعم تمكين المرأة منهجية الإدارة بالمشاركة بينها وبين الرجل داخل كل وحدات المؤسسة.
- يسهم تمكين المرأة في تنمية قدرة المؤسسة في التعامل مع التحديات المحلية والإقليمية والعالمية المختلفة(٤٥).

- يعمل تمكين المرأة على تقليل الصراعات أو النزاعات بينها وبين الرجل في البيئة الداخلية للمؤسسة.
- يعتبر تمكين المرأة استجابة حتمية من قبل المؤسسة لمتطلبات الجودة الشاملة مع التركيز على جودة الخدمة.
- يحقق تمكين المرأة مرونة العمل المؤسسي وخاصة عند التجاوب مع رغبات المستفيدين من خدمات المؤسسة.
- يعمل تمكين المرأة على اكتشاف المواهب داخلها وصقل المهارات التي تمتلكها وتوظيف كل ذلك في إطار إنجاز العمل.
- يسهم التمكين الإداري في تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين وبالتالي تزداد رغبتهم للعمل بالمؤسسة(٤٦).

وعلى الصعيد المحلي فإن تمكين المرأة يتمثل في التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية والتمكين الاقتصادي والتمكين القيادي والحماية فضلاً عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية وذلك من خلال تضافر الجهود من أجل نجاحها مع التأكيد على إحداث النقلة النوعية المطلوبة لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي يشارك فيها كل رجل وامرأة عبر القنوات المجتمعية المشروعة.

ثالثاً : المدلول العلمي لمتغيرات العصر : تتمثل في :

يموج العصر الحالي بمجموعة من المتغيرات وخاصة مع إطلالة الألفية الثالثة ومثل هذه المتغيرات انعكست على المرأة من حيث وضعها ومكانتها وسبل النهوض بها(٤٧)، ومن هذه المتغيرات ما يلي :

- **التغير الاقتصادي والتكنولوجي** : حيث تمر اقتصاديات غالبية بلدان العالم بتغيرات هيكلية جذرية حيث لجأت مجموعة من الصناعات تختفي وتزول ومن ثم تخلفت مهارات وحرف ومهن مختلفة عن مواكبة التقدم حلت محلها أنشطة جديدة تتطلب مهارات واستعدادات جديدة ولاشك أن هذا التغير يتطلب وضع سياسات اجتماعية جديدة تعمل على تيسير عملية التكيف للمرأة بشكل خاص ولأفراد أسرتها بشكل عام بالإضافة إلى إعادة توجيه سياسات الرعاية المجتمعية وتوسيع نطاقها حتى تلبي الاحتياجات المتغيرة، ويعتبر التغير الاقتصادي والتكنولوجي من القوى الهامة التي

تقف وراء التغيرات الهيكلية التي تحدث في الوقت الراهن حيث يواصل التغيير تقدمه بخطى سريعة وهذا يحتم على المؤسسات سواء مؤسسات الدولة أو مؤسسات القطاع الخاص أن تتضمن سياساتها إعداد المرأة لتقبل هذا الواقع الجديد مع دعم التعاون بين كل المؤسسات وتوجيه برامج الرعاية الاجتماعية للمرأة حتى تستطيع أن تتغلب على معوقاتها وتؤدي دورها بنجاح(٤٨).

- **الاتجاهات والهياكل الديموجرافية :** حيث إن معدلات الخصوبة وكذلك معدلات الوفيات تتغير باستمرار وتنعكس بدورها في الهيكل العمري للسكان وبالتالي في الهيكل العمري للأسرة وتركيبها ويتطلب ذلك مرونة في البرامج وتغيير في مهارات العنصر البشري بشكل عام والمرأة بشكل خاص وذلك من خلال الاهتمام بالتدريب مع إجراء بعض التعديلات في خدمات الرعاية التي تقدم للأسرة بحيث تراعي نسبة المسنين بالإضافة إلى توفير احتياجاتهم من الدعم حتى يستطيع العنصر البشري أن يعيش حياة كريمة في ظل مجتمع ينشد الأفضل باستمرار(٤٩).

- **التحركات السكانية :** وتعني نزوح السكان على نطاق واسع من القرية إلى المدينة وعبر الحدود سعياً وراء الحصول على عمل يغطي احتياجات الأسرة أو هرباً من الكوارث أو النزاعات أو الحروب وهذا يعني أن مثل هذه التحركات تطرح قضايا مثل كيفية تكيف الأسرة مع البيئة الجديدة وكيفية دمج أفرادها في هذا النسق الجديد حيث إنه يفرض أعباء جديدة على الأسرة بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص وهذا يحتم على كافة مؤسسات الدولة توفير مجموعة من الأنشطة والخدمات التي تساعد المرأة في إيجاد عمل يزودها بكل ما يساعدها على مواجهة تحديات الحياة سواء على المستوى الصحي أو الخدمي أو الاقتصادي أو غيره(٥٠).

- **النهوض بالمرأة :** حيث إن إطلالة القرن الحادي والعشرين شهدت إستراتيجيات متعددة الأبعاد ولكنها تترابط في إطار النهوض بالمرأة على اعتبار أن ذلك أصبح حتمية عصرية تلزم لتحقيق التنمية المجتمعية على أرض الواقع حيث إن المرأة هي المسئولة في أسرتها مسئولية مباشرة عن تنشئة الطفل وتوجيه أوجه الرعاية المتكاملة له من خلال الأسرة فضلاً عن دورها كزوجة ومواطنة وهذا يحتم على مؤسسات الدولة وضع برامج تيسير التوفيق بين الرجل والمرأة وتدعم قبول المشاركة في

المسئوليات الأسرية والمنزلية بل وتمتد إلى مسئوليات العمل بالإضافة إلى وضع مجموعة من المبادئ التي تساعد على توفير برامج الرعاية الكاملة للمرأة حتى تنطلق مع قاطرة التنمية المجتمعية على قدم وساق مع الرجل في كل ميادين الحياة[٥١].

- **تراجع النشاط الاقتصادي** : حيث إن تراجع النشاط الاقتصادي في بعض الدول سواء كانت نامية أو متقدمة أدى إلى ظهور بل واتساع دائرة الفقر وبالتالي يتحتم على مؤسسات هذه الدول أن توفر مساعدات عينية أو علاوات أسرية أو مزايا إضافية للأسر حتى تساعدها على الاستمرار في الحياة وتأدية رسالتها في سياق مجتمعي آمن يضمن للجميع حق الحياة الكريمة بل وتساعدهم على مواجهة تحديات العصر عبر تعزيز الأنشطة التي تدر للدخل وتعزز الإنتاجية عبر برامج جديدة تمكن الجميع من المشاركة بصورة أفضل في جميع مجالات التنمية المجتمعية، ناهيك عن كونها تسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي للمجتمع بكل أطيافه[٥٢].

رابعاً : الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال حماية مكانة والمرأة وتمكينها: تتمثل في:

وتوجد مجموعة من الاتجاهات الحديثة التي تخص حماية مكانة المرأة وتمكينها ومن ثم يمكن عرضها على النحو التالي :

أ-الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال حماية مكانة المرأة : ويندرج تحتها :

- **التأكيد على الدور الأسري للمرأة** : ويتمثل في قيام المرأة بدور الأمومة والذي يمثل عاملاً أساسياً في بقاء الأمم والشعوب، وفي ذات الدور تقوم المرأة بتربية الأطفال وتنشئتهم على مبادئ الحياة المجتمعية والعادات السليمة، وتعزز طاقاتهم وتزيد من وعيهم في مجالات الحياة المختلفة، كما أنها تساعد زوجها في توفير احتياجات ومستلزمات المنزل وتعاون على تأمين حياة اقتصادية واجتماعية مناسبة.
- **ترقية الدور الاجتماعي للمرأة** : حيث أنها تشارك في نمو المجتمع وتقدمه من خلال العمل الجاد والمثمر ومواجهة الظروف المجتمعية والاقتصادية وغيرها من خلال الثقة بالنفس وسمو الطموح والفكر الإيجابي بالإضافة إلى المبادلة والمواظبة والرغبة الكاملة في العمل والإنجاز.

- **تفعيل الدور السياسي للمرأة :** حيث تشغل المرأة مناصب سياسية قيادية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في معظم دول العالم وخاصة مشاركتها في البرلمانات الوطنية مع إطلالة القرن الحادي والعشرين، كما أنها شاركت في الأحزاب السياسية ومشاركتها في تقديم الاقتراحات التي من شأنها تواجه مشكلات المجتمع وتضع لها حلولاً مناسبة(٥٣).
- **تأصيل الدور العملي للمرأة :** حيث تشارك المرأة في سوق العمل في مختلف المهن وفي جميع مجالات العمل وبالتالي يبرز دورها الفعال في مواجهة الفقر ورفع المستوى المعيشي للأسرة وبالتالي فإنها تسهم في دعم الاقتصاد الوطني ناهيك عن ممارستها بعض الأعمال الحرة أو الريادية.
- **الاهتمام بالدور الصحي للمرأة :** حيث إن المرأة تمارس دورها في رعاية أطفالها ورعاية أسرتها من الجانب الصحي من حيث اللطف والعطف والرعاية الصحية والنفسية.
- **ترشيد الدور التطوعي للمرأة :** حيث تقوم المرأة بأداء مجموعة من الأعمال التطوعية التي من خلالها تلبي حاجات بعض فئات المجتمع وخاصة في وقت الشدائد أو الأزمات ومثل هذا العمل يحتم عليها اكتساب مهارات جديدة حتى تستطيع أن تفعل مشاركتها المجتمعية وبالتالي تصبح قدوة يحتذى بها ومصدراً لإلهام الآخرين وفي ذات السياق فإن المرأة من خلال العمل التطوعي تشارك في تنفيذ مجموعة من الأعمال الخيرية على اعتبار أنها تتميز بقوة العاطفة عن الرجل ناهيك عن أنها تمتلك قدرة على التواصل والإقناع وخاصة في الهيئات التي تهتم بشئون الأسرة والمجتمع وحقوق الإنسان.
- **تأصيل الدور الدعوي للمرأة :** حيث تقوم المرأة بدعوة أطفالها وأصدقائها إلى ممارسة العادات السليمة والتحليل بالأخلاق الحميدة وقبول النصيحة والإقبال على كل فعل يفيد المجتمع على المدى القريب أو البعيد(٥٤).

ب-الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمكين المرأة : ويدرج تحتها :

- توسيع مفهوم المشاركة الفعلية للمرأة في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية.
- تعزيز مكانة المرأة في المجتمع بمشاركتها وتواجدها في مراكز صناعة القرار واتخاذه.
- استخدام الإعلام كوسيلة ضغط لتغيير ذهنية المجتمع عن المرأة.

- العمل على تهيئة المناخ المجتمعي الذي يدعم مساهمة المرأة في النشاط العام للمجتمع والوظيفة العامة.
- مكافحة المظاهر الدالة على التقليل من كفاءة المرأة وإنسانيتها كعنصر يمثل نصف المجتمع.
- فتح مجالات التعليم والتدريب والتأهيل للمرأة لممارسة مهامها التربوية والأسرية والولوج للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.
- تعزيز تكافؤ الفرص في مجال التدريب والتعليم للمرأة في إطار المشاركة في كل الفعاليات الخارجية والداخلية في مختلف المجالات الحياتية.
- دعم المرأة في الحصول على صوتها ضمن الانتخابات الاجتماعية والسياسية.
- تطوير القوانين والإجراءات السائدة المتعلقة بالمرأة من أجل تحقيق نهضة إنسانية عصرية.
- نشر الدراسات الحديثة التى تتناول قدرات المرأة العقلية والتي تثبت تفوقها في بعض المجالات.
- المقارنة والمقاربة والمراجعة مع الأمم المتقدمة في وضع المرأة حتى لا تكون بعيدة عما يدور حولها وتنعت بالتخلف ويترتب على ذلك تعطيل نصف المجتمع.
- إدراك دور المرأة وفق الرؤية الإسلامية المتكاملة على اعتبار أن ذلك يعد من أبرز وسائل تمكين المرأة وتوسيع نطاق فعالية أنشطتها فى المجتمع وفق رؤية إسلامية معتدلة تقدم لها نموذجاً معرفياً متكاملاً وإطارات تنطلق منها مشاركتها في مختلف البيئات والسياقات الفكرية والثقافية والاجتماعية.
- إدراك أهمية الانفتاح والتفاعل الحضاري مع قضايا المرأة في العالم بمختلف مشاربه ومعتقداته(٥٥).
- إدراك أهمية البنية الجماعية في تناول طرح قضايا المرأة لتوظيف الإبداعات الفردية والذاتية والمؤسسية في سياق النهوض بالمرأة وتمكينها.
- تضافر جهود الجمعيات والمراكز التى تحمل هموم المرأة وقضاياها في العالم العربي والإسلامي بغض النظر عن طبيعة منطلقاتها وتوجهاتها في محاولة لإيجاد نوع من التعاون والشراكة في حل أزمات المرأة في هذا العالم.

- نشر الوعي لدى المرأة في العالم العربي والإسلامي بالسياق الثقافي والتاريخي والحضاري لقيم الحرية والمساواة بالمفهوم العصري حيث الانطلاق إلى المستقبل الأفضل.
- توحيد الجهود والطاقات على المستويات الوطنية على ضوء قاعدة استيعاب التعدد وعدم إنكار الآخر، والتوافق على القواسم المشتركة الخاصة بأوضاع المرأة في إطار الظروف السياسية الخاصة بكل بلد على حده.
- الارتقاء بدرجة التنسيق بين المؤسسات النسوية على نفس الأسس والقواعد التى تعترف للمرأة بحقها في المشاركة في كل عمليات التغيير القائمة في المجتمع البشري.
- تقديم الدول حلولاً لمعالجة المشاكل التى تعاني منها مؤسسة الأسرة في العالم كله مع مكافحة كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.
- دعم المؤسسات الحكومية لمنظمات المجتمع المدني التى تديرها النساء وتعاونهما في تفعيل أنشطة وبرامج شبكات الأمن الاجتماعي لحماية الفئات والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، والإغاثة ضد الكوارث، وتوفير التأمين والتضامن الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة.
- اهتمام الصحف اليومية بمعالجة الموضوعات الخاصة بالمرأة بصفة مستمرة.
- الاهتمام بالمرأة المبدعة أو المخترعة وتناول مشاكلها وإيجاد حلول لها لضمان استمرارها في العمل والعطاء(٥٦).

خامساً : نتائج البحث وإجراءاته المقترحة : تتمثل في :

أ-نتائج البحث :

- أكد الإسلام على أهلية المرأة ومساواتها بأهلية الرجل وذمتها المالية وإجراء التصرفات الخاصة بممتلكاتها وبحرية كاملة.
- لقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقاً وفرض عليها واجبات بما يتلاءم مع تكوينها وفطرتها وكذلك على الرجل وكل على حسب مكوناته وقدراته.
- لقد أكدت الاتجاهات العالمية المعاصرة على مساواة الرجل بالمرأة على اعتبار أنه عناصر بشرية تشترك في الحقوق والواجبات وفي تنمية المجتمع.
- قلة الاهتمام بتمكين المرأة في المؤسسات المجتمعية بشكل عام والتعليمية بشكل خاص.
- ضعف إدراج العمل المنزلي وتقييمه تقييماً جاداً حتى يعتبر عملاً منتجاً على اعتبار أنه متدني للغاية من وجهة نظر الذكور.

- تحتاج المرأة على المستوى المحلي إلى رفع مستواها التعليمي من خلال تطبيق القانون الإلزامي بإلحاق الإناث والذكور بالتعليم الأساسي بشكل جاد.
- وجود قصور في برامج محو الأمية الموجهة للمرأة.
- قلة الاهتمام بتنمية المهارات النسائية في المجالات الفنية والمجتمعية المختلفة.
- إهمال بعض الشروط الصحية التي تعمل فيها المرأة وينعكس ذلك سلباً على الأجيال المتعاقبة.
- إهمال قياس مستوى التكسب للمرأة العاملة من حيث محدداته ومستوياته.
- إهمال قياس عمالة المرأة في الأعمال الإ ضافية أو الثانوية وتأثير ذلك على الأسرة.
- يحتاج الجانب التشريعي إلى إعداد وسن التشريعات التي تهتم بقضايا التمييز الإيجابي للمرأة على أن تضمن هذه التشريعات حقوقها في التمثيل البرلماني وإعطاءها الفرصة في مجال التمكين والاندماج في الحياة السياسية.
- يحتاج الجانب التنفيذي أن يتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة وتعزيز دورها في المساهمة المجتمعية من خلال المشروعات التي تقدمها الحكومة.
- يحتاج الجانب المجتمعي إلى التخلص من العادات والتقاليد والموروثات الخاطئة في إطار ترقية مكانة المرأة والحفاظ على حقوقها وتمكينها في كل مجالات الحياة على ضوء قدرتها وعطائها في كل مجالات العمل.

ب-الإجراءات المقترحة : وتشمل :

- إدخال المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالمرأة و حقوقها والأسرة وأحكامها ووسائل المحافظة على ترابطها، في المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة مع مراعاة المستوى العمري والعقلي للطلبة لبناء القاعدة الصحيحة.
- إقامة البرامج والفعاليات المتعلقة بالأسرة وشؤونها في المؤسسات التعليمية والتربوية، ومن ذلك البحوث والمسابقات والمسرحيات وإصدار المنشورات والمطويات التعريفية، وإقامة المعارض التى من شأنها تحفيز المرأة وتشجيعها لتكون عنصراً فاعلاً في المجتمع في الحدود المرسومة لها شرعاً، وبما لا يناقض فطرتها، وتنمية الحوار الجاد لمناقشة القضايا المجتمعية في جو تسوده الروح العلمية، وعقد ورش عمل ترسم الخطط والبرامج وتقترح

الحلول الواقعية مما يعزز روح المبادرة في معالجة قضايا المجتمع على مستوى التنظير أو المشاركة في التنفيذ.

- تكثيف البرامج المتعلقة برعاية فئة المراهقات من الفتيات من النواحي النفسية والفكرية، وإيجاد الأنشطة التي تستوعب الطاقات المتجددة عند هذه الفئة.
- المراجعة المنتظمة فيما يقدم للأجيال في المؤسسات التعليمية من علوم ومعارف، وتطوير خطط وبرامج النظام التعليمي سواءً فيما له علاقة بالأهداف، أو المحتويات المنهجية، أو أساليب التدريس، أو آليات التقويم، أو آليات التدريب، أو إعداد المعلم، أو غيرها مما له علاقة بالنظام التعليمي لتكون موافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع.
- التنسيق والتعاون بصورة متكاملة بين وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والثقافة والإعلام، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والعدل للمحافظة على الهوية الإسلامية من المؤثرات السلبية وتعزيز القيم التي يغرسها التعليم، وإثراؤها من خلال البرامج والفعاليات التي تقدمها تلك الجهات مع الابتعاد عن التناقض في التعامل مع تلك القضايا.
- التمسك والمحافظة على الهوية الإسلامية المميزة التي ينفرد بها النظام التعليمي في الدول العربية من خلال العناية بكل هذه الخصوصيات، والعمل على تأكيدها بمختلف الطرائق والكيفيات الممكنة، وعدم التخلي عنها ومقاومة الاتجاهات السلبية في التغيير.
- تخصيص مادة ثقافية ضمن المنهج الدراسي في مستويات التعليم العليا تعني بشؤون المرأة في الاتفاقيات الدولية ومناقشتها مناقشة تفصيلية.
- الإيضاح والبيان لزيف بعض المؤتمرات والاتفاقيات وإعداد الدراسات النقدية لمحتوياتها ورسم الخطط التثقيفية والتوعية لكشف التلبيسات التي فيها وإبراز ذلك للمجتمع بصورة مناسبة.
- تشجيع الدراسات والمسابقات البحثية التي تكشف عن الصورة الحقيقية للمرأة في تلك المجتمعات التي تسوق لهذه الاتفاقيات وإبراز المعاناة الحقيقية للمرأة وكشف الآثار السلبية لهذه الأفكار.
- عقد مؤتمرات وندوات عالمية تهتم بخصوصية تعليم المرأة في البلاد العربية والإسلامية لصياغة المبادرات النوعية وتقديمها للجهات التعليمية لتنفيذها.

مراجع البحث وهوامشه

(١) عبد الحميد رميته : ما هي المرأة، مكتبة وهران للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٨، ص ص٢٢-٢٤.

(٢) علي عبد الخالق القرني : المرأة المسلمة والمرأة في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص٢٥-٢٦.

(٣) عوض حنفي السيد : علم الاجتماع النسوي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٤،
ص ص٢٠-٢١.

(٤) عنتر الدين محمد الحسيني : ماذا عن المرأة، دار اليمامة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٤هـ، ص ص٧٢-٧٤.

(٥) مرتضى عياد : كيف تعرف المرأة، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ٢٠٢٠، ص ص٤٥-٤٧.

(٦) زكريا إبراهيم : سيكولوجية المرأة، مكتبة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ص٦٥-٦٧.

(٧) نوال أبو رحلة : مكانة المرأة في الحضارات القديمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٣١، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين، ٢٠١٧، ص ص٢٦٦-٢٦٨.

(٨) ناي بتسادون : حقوق المرأة، ترجمة وجيه البعنيني، دار عويدات للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبان، ٢٠١٢، ص ص٧٦-٧٧.

(٩) أحمد شلبي : مقارنة الأجيال، مكتبة النهضة الإسلامية، ج٣، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص١٢٧-١٢٨.

(١٠) عمر رضا كحالة : المرأة في القديم والحديث، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص٧٩-٨١.

(١١) باسمة كياد : تطور المرأة عبر التاريخ، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ص١٥٦-١٥٧.

(١٢) غادة الخرسة : المرأة والإسلام، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٧٢-٧٥.

(١٣) محمد علي : حقوق المرأة وواجباتها في الشرائع، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص١٥٣-١٥٤.

(١٤) محمد حسن عبد الباسط : مكانة المرأة في التشريع الإسلامي، ج٤، مركز دراسات المرأة والتنمية، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ص٧٧-٨٠.

(١٥) رواه الشيخان/ صحيح البخاري حديث رقم (٥١٨٦)، وصحيح مسلم حديث رقم (١٤٦٨).

(١٦) سنن الترمذي، حديث رقم (٣٨٩٥).

(١٧) محمد محمود فريحة : حقوق المرأة المسلمة في القرآن والسنة، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص ص١٩٠-١٩٢.

(١٨) فالح محمد الصغير : المرأة المسلمة ومسؤولياتها في الواقع المعاصر، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠١٦، ص ص٥-٦.

(١٩) محمد الزحيلي :حقوق المرأة بين الشريعة والقانون، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٧، ص ص٢٨٤-٢٨٥.

(٢٠) الجمعية العامة للأمم المتحدة : مجلس حقوق الإنسان، تقرير الأمين العام عن مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، الدورة الثانية والعشرون، الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ص ص٥-٦.

(٢١) عبد الحي القاسم عبد المؤمن عمر : حق المرأة في التعليم والعمل وامتلاك الأموال، المجلة العلمية، ع٧، جامعة الإمام المهدي، السودان، ٢٠١٦، ص ص١٥٤-١٥٥.

(٢٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة : تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الدورة الثامنة والستون، البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت، الحق في الغذاء، الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص ص٢١-٢٢.

(٢٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة : إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قرار ١٨٠/٣٤، مادة ٧-٩، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، أمريكا، ١٩٧٩، ص ص٤-٥.

(٢٤) الجمعية العامة للأمم المتحدة : قرار رقم ٥٢-١٠٠ بشأن متابعة المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، الأمم المتحدة نيويورك، ١٩٩٦، ص ص١-٣.

(٢٥) منظمة الأمم المتحدة : ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، ١٩٤٦، مادة ١.

(٢٦) الأمم المتحدة : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٤٨، مادة ٢-١.

(٢٧) ثروت علي علي الديب : دور المجتمع المدني في تفعيل حماية حقوق المرأة الريفية، مجلة كلية الآداب، مج١، ع٣٤، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢٨) محمد محمد حسان إبراهيم : الممارسة المهنية لطريقة العمل مع الجماعات وتنمية وعي المرأة الريفية أهمية الصناعات الريفية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، مج١٢، ع٣٦، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٤، ص ص٥٩٥-٥٩٦.

(٢٩) إقبال الأمير السمالوطي : دور المرأة الريفية في التنمية، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج٢٣، ع٤٩، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٦٠-٦١.

(٣٠) محمد رجائي الطحلاوي، عبد الله هدية : حقوق المرأة السياسية، مؤتمر المرأة والمجتمع في مصر (بحوث مجتمعة)، أسيوط، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٥، ص ٩.

(٣١) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية، ١٩٧١، مادة ٤٠، مادة ٨، ٩، ١٠، ١١.

(٣٢) راجع في ذلك :

- جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، القاهرة، ٢٠١٤، مادة ٦، ٨، ٩، ١١، ١٦، ١٨، ١٩، ٥٣، ٨٧، ٩٣.
- عايدة نور الدين : **تقرير عن أوضاع وحقوق المرأة المصرية في التشريعات والقوانين في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٤**، التقرير الدوري المرأة المصرية فى التشريعات والقوانين في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٤، التقرير الدوري الشامل المقدم للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مركز الاستشارات والتدريب، جمعية المرأة والتنمية، ٢٠١٥، ص ص١-٢.

(٣٣) أنعام الخفاجي : حقوق المرأة بين الشريعة وتطبيقها في دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع٢، س٤، كلية العلوم، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٧، ص ص٢٠٥-٢٠٦.

(٣٤) أحمد الزيني : حقوق المرأة السياسية، مجلة الوعي الإسلامي، س٤٠، ع٤٥٩، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الكويت، ٢٠٠٤، ص ص٧٢-٧٣.

(٣٥) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث رقم (٥٨٦٩).

(٣٦) ملاذ مصطفى يوسف : حقوق المرأة العاملة وواجباتها – دراسة مقارنة، المستودع الرقمي في جامعة الخليل، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠٢١، ص ص١٤-١٥.

(٣٧) هيثم علي : العومل المؤثرة على مهارات المرأة في صنع القرار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع٣، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٠، ص ص٥٠١-٥٠٣.

(٣٨) إخلاص رسول : العوامل المؤثرة على دور المرأة في صنع القرار – دراسة ميدانية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع٩، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٢، ص ص١٧٧-١٨٠.

(٣٩) مجلس الوزراء : التنمية البشرية – قطاع تمكين المرأة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ص١-٧.

(٤٠) منظمة العمل الدولية : تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً والمساواة بين الجنسي، (الوثيقة رقم P.3/١٢)، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠١١، ص ص١-٥.

(٤١) هيئة الأمم المتحدة للمرأة : تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، هيئة الأمم المتحدة، ٢٠١٦، ص ص١-٧.

(٤٢) نمر ذكي شلبي عبد الله : التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مج١، ع٥٣، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دمنهور، البحيرة، ج.م.ع، ٢٠٢١، ص ص٣٩٠-٣٩٢.

(٤٣) سامية حسن الساعاتي : علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٦٦-٦٧.

(٤٤) نشوى توفيق أحمد : تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية – دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ص٥٦-٥٧.

(٤٥) نديى حليم : المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص١٧-١٨.

(٤٦) محمود عرفان : استخدام إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر – المرأة وقضايا العصر، في الفترة من ٢-٣ مايو ٢٠٠١، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، الفيوم، ٢٠١١، ص ص٣٥٢-٣٥٤.

(٤٧) محمد كامل النحاس وآخرون : الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، مكتبة السعادة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص٧٦-٧٧.

(٤٨) علي الدين السيد : المرأة والعمل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص١١٢-١١٣.

(٤٩) إبراهيم مرعي، ملاك الرشيدي : الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ص١٧٢-١٧٣.

(50) Willam Good : World Revoluation and Family Patterns, The Free Press, London, 2017, PP. 193-195.

(٥١) محمد توفيق السملوطي : قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١، ص ص١٠٧-١٠٨.

(٥٢) محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٢٥-١٢٦.

(٥٣) محمد فكري الدراوي : المرأة على مر العصور، http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.phd, 2021, PP. 1-4.

(٥٤) المجلس القومي للمرأة : نحو حياة آمنة للمرأة المصرية، http://www.ncwegypt.com, 2021, PP.1-3.

(٥٥) راجع في ذلك :

- أسماء شاوش : دور الإعلام في تنمية الإبداع لدى المرأة، مجلة بونة للبحوث والدراسات، مج٣١، ع٣٢، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، ٢٠١٩، ص ص١٠٠-١٠١.
- نجاة محمد سعيد الصائغ : استراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار : أنموذج القرار التربوي، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، مج٢، ع٣٧، رابطة التربويين العرب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٥٣-٥٤.
- رقية طه جابر العلواني : وسائل تعزيز دور المرأة العربية في التنمية : رؤية تحليلية مستقبلية، الملتقى العلمي دور المرأة العربية في التنمية المستدامة والمجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص١٢٨-١٢٩.

([٥٦]) يحي موسى الزهراني : حقوق المرأة، http://www.marnarsay.com, 2020, PP.1-3.